أثر بعض العوامل الديمغرافية والاجتماعية على تغير الأسرة في الجزائر

The impact of some demographic and social factors on family change in Algeria

[1]**د. إبراهيم عطاري** ، أستاذ محاضر (أ)
[1]جامعة الدكتور يحي فارس المدية (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/12/02 ؛ تاريخ المراجعة : 04/ 01 /2019 ؛ تاريخ القبول : 2019/01/31

الملخص:

يهدف هذا البحث من خلال الإشكالية المطروحة أن يبين أن التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية كان نتيجة تغير العوامل الديمغرافية والاجتماعية في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، والتي يمكن إدراجها كعوامل مستقلة ومدى انعكاسها على الأسرة باعتبارها العامل التابع، ولقد تم التركيز علىبعض من العوامل دون غيرهاوذلك لعدم وجود معطيات إحصائية واقعية في هذا المجال، ولعل أهم هذه العوامل التي ركز عليها الباحث تتمثل فيما يلي:تأخر سن الزواج،استعمال موانع الحمل،مستوى الخصوبة،التمدرس المتزايد،خروج المرأة للعمل.وذلك بالاعتماد على معطيات المسح الوطني الجزائري حول تحولات البنى الأسرية المنجز من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP)خلال العام 2000، ومعطيات المسحالعنقودي متعدد المؤشرات(MICS) 2012-2013،ومعطيات الديوان الوطني للإحصاء(ONS)

الكلمات الدالة: التغير الأسري،تأخر سن الزواج، التمدرس، الجزائر.

Abstract:

This research aims to show that the change in the Algerian family was a result of changing demographic and social factors at the end of the last century and the beginning of the present century, which can be included as independent factors and their reflection on the family as the subordinate factor.

This is due to the lack of realistic statistical data in this field. Perhaps the most important factors that the researcher focused on are: delayed marriage age, use of contraception, fertility level, increasing schooling, women's exit to work. Based on data from the Algerian National Survey on the Transformations of Family Structures carried out by the National Center for Studies and Analysis of Planning (CENEAP) during the year 2000, the data of the Multi-Indicator Cluster Survey (MICS) 2012-2013, and the National Statistics Bureau (ONS)

Keywords: Family change, Late marriage age, Schooling, Algeria.

تمهيد:

يعتبر التغير في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، وظاهرة التغير موجودة في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتمس كل البناءات والأنظمة الاجتماعية من خلال العمليات الاجتماعية التي تتميز بالتغير الدائم والتفاعل المستمر.

والأسرة باعتبارها نظام اجتماعي كبقية النظم الاجتماعية الأخرى عرفت هي الأخرى تغيرا على مستوى التركيبة البنائية والوظيفية، ومعظم الدراسات السابقة حول الأسرة أكدت بأن الأسرة في أنحاء العالم انتقلت من الأسرة الممتدة الأبوية والتي يصفها البعض بالأسرة التقليدية، إلى الأسرة النووية أو الأسرة الزواجية والتي توصف بالأسرة الحديثة.

إن هذا التغير في البناء الأسري عرف في القرنين الأخيرين داخل المجتمعات الغربية نتيجة التصنيع الحديث، و التحضر السريع، و الهجرة الزائدة الداخلية من الريف إلى المدينة أو الهجرة الخارجية وبالأخص الهجرة إلى العالم الجديد؛ هذا التغير يراه الكثير من علماء الاجتماع أنه سيمس جميع المجتمعات التقليدية في البلدان النامية التي تتجه نحو التصنيع والتحديث، ففي هذا الصدد يرى "جود(GOOD) أن نسق الأسرة النووية أو الزواجية سوف ينتشر في المجتمعات التقليدية التي تنشأ فيها الصناعة و تشيع فيها الحياة الحضرية العصرية[1].

من بين الدراسات حول التغير الأسري هناك دراسة قامت بهاعالمة الاجتماع الكندية رينيي داندیرون (Renée dandurant) خلال العام 1992 كانت حول المظاهر الجديدة التي ظهرت في الأسرة الحديثة في إقليم كيبك (Québec) الكندي، حيث أظهرت دراستها أن أهم العوامل التي ساهمت في التغير الأسري الحاصل كانت اقتصادية و ديمغرافية واجتماعية، وتمثلت في ارتفاع أمل الحياة عند الولادة والانتشار الواسع لوسائل منع الحمل وتزايد تمدرس الأطفال و الشباب و اتساع دور الدولة في كثير من الوظائف التي كانت على عاتق الأسرة كالتربية و التعليم و الصحة، بالإضافة إلى توفير السوق المتطور لكل السلع و الخدمات، و بزيادة مفرطة[2].

وثمة دراسة أخرى قامت بها الباحثة الفرنسية سيلين كليمون (Céline Clement) خلال العام 2002 حاولت من خلالها إيجاد العلاقة بين دور الأم العاملة ومستقبل أولادها، وتبين من خلال دراستها أن عمل المرأة العاملة خارج البيت ومهما كانت مدته يؤثر على السلوك الوظيفي للأبناء والبنات. كما يختار أبناؤها النساء العاملات للزواج[3].

و لقد قامت مجموعة من الباحثين تحت إشراف الأستاذ الباحث جاك فيرون (Jacques veron) بإعداد دراسة حديثة حول ما آلت إليه الأسرة في الدول المتقدمة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية و الديمغرافية التي عرفتها هذه الدول، فلوحظ من خلال هذه الدراسة أن التحولات المشار إليها متداخلة فيما بينهما، وثمة علاقات متينة بينها، واعتبر كل متغير من هذه المتغيرات تابع للآخر،وفي الأخير توصلت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن الأسرة في الدول المتقدمة تغيرت بشكل عميق، ومن مظاهر هذا التغير تراجع نسبة الزواج ونمو التعايش غير الشرعي وارتفاع عدد الولادات من خارج الزواج وتضاعف حالات الطلاق وتصاعد عدد الأسر النووية[4].

ومن الملاحظ أن العديد من الدراسات الاجتماعية تشير أن الأسرة الغربية هي الأولى في العالم التي عرفت التغير الذي ذكرناه في السابق بفعل التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوروبي والمجتمع الأمريكي خلا القرنين الماضيين. وعلى الرغم من أن المجتمعين يتشابهان فيما بينهما إلى حد بعيد إلاأن هناك خصائص وميزات لكل مجتمع ولذا ارتأيت دمج التغيرات التي عرفتها الأسرة في كلا المجتمعين والتي تبدو أنها متشابهة نوعا ما إلا أن هناك تباينات لكنها ليست بالعميقة.

ومما لا شك فيه أن المجتمع الأمريكي تميز على غيره من المجتمعات الغربية أنه حقق أعلى درجة من التقدم الاقتصادي والصناعي، كما عرف تطورا وتقدما في الحراك المهني والمكاني، وعرف كذلك تغيرات متجددة بديناميكية أسرع مقارنة بالمجتمعات السابقة الذكر، كل هذا أثر بشكل مباشر على الأسرة الأمريكية، حيث وصفت هذه الأخيرة من قبل بعض العلماء في الثلاثينيات بصفة العزلة و عدم الاستقرار ،إلا أن الدراسات الحديثة من أمثال دراسة روبن وليامز

(R. Williams) في كتابه عن المجتمع الأمريكي بينت بأن المجتمع الأمريكي يتميز ببناء قرابي بسيط غاية في البساطة ولكن هذا النسق القرابي أكثر من النسق العائلي بكثير[5]، فالبناء القرابي للأسرة النووية –كما يشير روبن وليامز -يتميز بأنه على درجة عالية من البساطة، بحيث لا يعيش أكثر من جيل في حياة واحدة، اللهم إلا في فترات الأزمات الاقتصادية الطاحنة و عند اشتداد حدة أزمة السكن[6]،فالأسرة هنا تعني الأسرة النووية المنعزلة[7].كما بينت الكثير من الدراسات أن الأسرة النووية المعاصرة تتجه إلى اختيار أصدقائها من بين **دائرة القرابة**، وهذا دليل على أن الأسرة النووية التي تتخذ مسكنا جديدا لها تنقطع علاقاتها مع الأقارب، ففي ظل الثورة الهائلة من وسائل الاتصال جعلت التفاعل قائما ومستمرا بين الأسرة الجديدة و بقية أقاربها[8].

ولقد أوضحت الكثير من الدراسات الخاصة بالأسرة الحديثة في المجتمعات الأوروبية عن مدى عمق التفاعل بين الأسرة النووية في الريف الانجليزي ودائرة الأقارب المتصلة بها بسبب التجاور في السكن من ناحية، وما يقوم بينهما من تعاون اقتصادي من ناحية أخرى،أما في المدينة الإنجليزية فقد أصبحت الأسرة النووية أكثر حاجة إلى المساعدة بالأخص تلك المساعدة الروحية و المعنوية من الأقارب بسبب التباعد المكاني بينهما، كما لاحظت الدراسات الحديثة قوة التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب في المدن إلى حد فاق في بعض الأحيان درجة التفاعل في الريف[9].

وقد أشارت العديد من الأبحاث في هذا الصدد بأن الأسر الأوروبية بدأت تتجه نحو العمل المنزلي شيئا فشيئا بعدما تخلت عنه في السابق حيث كانت البداية لهذا التخلي بداية الخمسينيات في أوروبا[10]، كما أوضحت العديد من الدراسات بأن حجم الأسرة عرف تغيرا بالتناقص وخاصة في الدول الإسكندنافية ودول غرب أوروبا وحتى بعض دول شرق أوروبا كأوكرانيا[11].كما أشارت دراسات أخرى بأن الأسرة الغربية تغيرت باتجاه الفردانية وانكمشت تلك العلاقات القرابية[12]، وتفاقمت حدة الطلاق والانفصال مما أثر على تقلص حجم الأسر[13]. و للإشارة في هذا الصدد تبقى أوروبا تتميز بانخفاض في حجم الأسرة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فإذا أخذنا على سبيل المثال مؤشر الخصوبة نرى أن الفرق ظاهر

كل هذا يشير إلى حقيقة واحدة أن الأسرة رغم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا وأوروبا مازالت قائمة ومازالت تتمسك بالقيم الثقافية الخاصة بالقرابة والأجيال، فرغم التغير الذي مس الأسرة من حيث الوظائف التي انتقلت إلى مؤسسات أخرى وازدياد حدة الطلاق ووجود أسر بلا آباء وكثرة الإجهاض بقيت الأسرة قائمة.

لقد عرفت الأسرة الأوروبية تطورا تاريخيا في اتجاه نوعا ما خطي لأنه مليء بالتقطعات، حيث كانت هذه الأسرة قبل القرن الثامن عشر هي الوحدة البيولوجية والاقتصادية الأساسية في المجتمع، فهي التي كانت تمد المجتمع بالأفراد والقيم الروحية وتزود المجتمع بالسلع المادية، إلى أن أصبحت تتحلى شيئا فشيئا عن هذه المهام الأساسية وحلت محلها تنظيمات اجتماعية أخرى[14].

وبين الدراسات العربية حول التغير الأسري دراسة فاروق الأمين حول الأسرة في البحرين خلال العام (1983) والتي توصلت إلى نتيجة مؤداها أن مجتمع ما قبل النفط كانت الأسرة فيه وحدة إنتاجية وكان التقسيم العشائري هو الغالب، ولذلك كانت الأسرة الممتدة أوسع انتشارا، وأدى التغير الذي أصاب المجتمع بعد النفط وما ترتب عنه من انتقال الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث، إلى التقليل من الانتساب إلى العائلات الكبيرة، الأمر الذي فسح المجال أمام نمو الأسر النووية،وصاحب ذلك تغير في نمط السلطة داخل الأسرة فتحولت من سلطة مطلقة ومتمركزة كلها في يد الجد و الأب إلى سلطة نسبية تتوزع فيها المسؤوليات على أفرادها كل حسب أهميته[15].

إن الأسرة الجزائرية عرفت هي الأخرى هذا التغير الذي مس تقريبا كافة الأسر على الصعيد العالمي، فمن خلال الدراسة التي قام بها مصطفى بوتنفوشتحول الأسرة الجزائرية في تطورها وخصائصها، تبين أنه من خلال ثلاثة أجيال مختلفة، فإن البنية الأسرية المركبة في طريقها إلى الاختفاء من جيل إلى الآخر بنسبة 10%، في حين أن نسبة العائلة البسيطة تنمو بنفس النسبة[16].

إن هذا الاتجاه المتزايد لمنحنى الأسرة الزواجية تدعمه المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتعـدادين العـامين للسـكان والسكن خلال العامين 1977 و 1987، حيث انتقلت نسبتها من 63,4% إلى 67% أي: بحوالي 04 نقاط؛ بينمـا الأسـرة المركبة من أسرتين زواجيتين فأكثر لا تمثل سوى خمس المجموع أي: بنسبة 19,9% خلال العام 1987[17].

إن هذا التغير الملحوظ في الأسرة الجزائرية كان على ما يبدو نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مـرت بها الجزائر وخاصة في الفترة التي كانت غداة الاستقلال إلى بداية الألفية الثالثة.

والجزائر كباقي الدول النامية عرفت خلال السبعينيات تنمية اقتصادية وأخرى اجتماعيـة نتيجـة إنتاجهـا لسياسـة التصنيع المصنعة، حيث تبنت برنامج دوبرنيس (De Bernis) الذي أعطيت فيه الأولوية للصناعات الثقيلة التـي تتطلـب استثمارات مالية كبيرة، لذا أنشأت مركبات صناعية ضخمة على مستوى الشمال الجزائري، مما أدى بكثير مـن السـكان التوجه إلى العمل في المصانع وترك النشاط الزراعي الذي قدرت نسبة العاملين فيه سنة 1964 بـ 66%، ثـم انخفضـت هذه النسبة سنة 1970 بـ 10 نقاط مئوية وأصبحت 56%، ووصلت إلى 50% سنة 1978، بالتوازي مع هذا بلغ معـدل الزيادة الطبيعي خلال هذه الفترة 3,4%[18].

إن التحول من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي أدى بالعديد من السكان الهجرة من الريف إلى المدن، وهذا ما نتج عنه اكتظاظ سكاني في المدن الكبرى بسبب هذا النزوح الريفي، حيث بلغت نسبة التمدن سـنة 1977 بـ 40,6%، وارتفعت هذه النسبة إلى 50% حسب تعداد 1987، وازدادت في الارتفاع حسب تعداد 1998، حيث وصلت إلى 60,5%، ومازالت هذه النسبة في الارتفاع، إذ تشير آخر الأرقام بأنها تقارب 70%.

كما أدت التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر إلى الارتفاع في المستوى المعيشي وكـذا نسـبة التمـدرس والوعي والتحسن في مستوى الصحة ووجود كثير من المراكز الصحية، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد الوفيـات و عدد المواليد، حيث دخلت الجزائر في المرحلة الثالثة من نظرية التحول الديمغرافي والي تتميز بـ: (انخفاض في معـدلي الولادات والوفيات حيث يكون معدل الوفيات ثابتا بينما يعرف معدل الولادات تذبذبات طفيفة)، فالمؤشر التركيبي للخصوبة حسب معطيات الدراسة الوطنية للسكان (ENSP) 1970، قدر بـ 8,36 طفل لكل امرأة ونخفض إلى 5,36 طفـل لكـل امرأة حسب معطيات المسح الوطني الجزائري الخاص بالخصوبة (ENAF) 1986، ووصل حسـب معطيـات المسـح الجزائري الخاص بصحة الأم والطفل (EASME) 1992 إلى 4,4 طفل لكل امرأة و إلى 2,3 طفل لكـل امـرأة حسـب معطيات الأمم المتحدة لسنة 2008، وبقي ثابتا يتراوح في حدود 2,3 و 2,7 طفل لكل امرأة حسب المسوح الوطنية التـي أنجزت من قبل وزارة الصحة خلال القرن الحالي.

ولعل إنشاء المدارس والجامعات والمستشفيات والاتصال بالعالم الخارجي عن طريق التنقلات للأشخاص ووسـائل الإعلام والاتصال الحديثة؛ كل هذا كان له الأثر في التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية.

أولا: إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق فإن إشكالية البحث تتمحور في التساؤل الرئيس التالي: ما مـدى مسـاهمة العوامـل الاجتماعيـة والديمغرافية في التغير الذي حدث في الأسرة الجزائرية؟

إن هذا التساؤل الرئيس انبثقت عنه تساؤلات فرعية أخرى كانت على النحو التالي:

- هل للتمدرس المتزايد وتأخر سن الزواج وخروج المرأة للعمل انعكاس على التغير الذي طرأ على الأسرة الجزائرية؟
- هل استعمال موانع الحمل وانخفاض مستوى الخصوبة دور في وجود الأسرة النووية؟
- هل لظاهرة التمدندور في التغير الحادث على الأسرة الجزائرية من العلاقات الاجتماعية ونمط السكن؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: وللإجابة عن التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

أ. **الفرضية الرئيسة:** للتغيرات الاجتماعية والديمغرافية الحادثة دور كبير في التحول الذي شهدته الأسرة الجزائرية في الآونة الأخيرة من حيث بنائها ووظيفتها وأدوارها وعلاقاتها.

ب. **الفرضيات الفرعية**:

- ✓ إن تزايد ظاهرة التمدرس وبالأخص تمدرس الإناث في مراحل متقدمة له أثر بالغ في التغير الذي حدث على مستوى الأسرة من حيث الحجم، وكمالتأخر سن الزواج بسببأزمة البطالة والسكنمساهمة في التغير الحادث.
- ✓ لخروج المرأة للعمل دور كذلك في تغيير البنى للأسرة الجزائرية والعلاقات الداخلية لها.
- ✓ إن لعاملي استعمال موانع الحمل وانخفاض مستوى الخصوبة انعكاسات ذات أهمية على التغير الحادث في الأسرة الجزائرية.

ثالثا: منهج البحث المتبع:

اتبعت في دراستي هذه منهاجين بدا لي أنهما أنهما ضروريان وأساسيان، يتمثل الأول في المنهج الوصفي باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة أو سكان معنيين[19]. كمايعتبر في الوقت ذاته أسلوبا من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة[20].

و اتبعت في دراستي هذا المنهج من أجل وصف التغير الحادث في الأسرة الجزائرية في الآونة الأخيرة - كما هي عليه في الواقع - واصفا إياها بالأرقام الإحصائية الدالة عن خصائصها وحجم التطور الذي عرفته خلال ذات الفترة، والوقوف عند التغير الحادث ومدى ارتباطه بالتغيرات الاجتماعية و الديمغرافية التي حدثت وتحليله.

والمنهج الثاني الذي اتبعته في بحثي هذا يتمثل في منهج تحليل المضمون والذي يستخدم في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، إذ يفيد الباحث في التعرف على عوامل التغير الاجتماعي.[21]

وبشكل عام يمتاز هذا المنهج باعتماده على الدارسات الميدانية والوثائق والإحصائيات الرسمية ومختلف وسائل الإعلام للوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث، وهو ذو فائدة كبيرة لتحديد العوامل المؤثرة في ظاهرة ما في مجتمع دون غيره من المجتمعات، ذلك أنه يأخذ كافة أفراد مجتمع الدراسة أو عينة شاملة.

ولقد اتبعت هذا المنهج في دراستي لتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع الجزائري في الفترة التي تلي استرجاع السيادة الوطنية ، وكان الأمر كذلك بالنسبة للأسرة الجزائرية، ولذا اعتمدت على معطيات الديوان الوطني للإحصاء السنوية ومعطيات التعدادات العامة للسكان والسكن ومعطيات المسوح التي قام بها كل من الديوان السابق ذكره أو المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة التخطيط (CENEAP) أوالمسوح الوطنية الأخيرة التي أنجزت من قبل وزارة الصحة أو بعض التقارير المعدة من طرف الهيئات الرسمية بما في ذلك الهيئات الدولية، بالإضافة إلى بعض المقالات العلمية المحكمة و بعض الكتب الموثوق فيها.

ومن المعلوم أن طبيعة البحوث وأنواعها هي من تحدد أنواع المناهج التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى أهداف البحث.

رابعا: محتوى الراسة:

لقد عرفت الأسرة الجزائرية – على الرغم من خصوصيتها التي تتميز بها عن الأسر في العالم الغربي تغيرات ملموسة في بنائها وحجمها ووظيفتها وعلاقاتها الاجتماعية والداخلية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع العالمي الذي يتميز بالتفاعل السريع وخاصة ونحن نعيش عصرا جديدا يسمى عصر العولمة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون

المجتمع الجزائري منعزلا عن المجتمع العالمي لأن الجزء الذي لا يتفاعل مع المحيط أو الوسط الذي يكون فيه حتما يكون مآله الموت والزوال.

وذلك ما نلمسه من خلال معالجتنا للأسرة الجزائرية من حيث خصائصها التي ركزنا على أهمها وهي البنية والتركيبة والسلوكيات ومكانة المرأة والعلاقات الأسرية وكذلك لمعالجتنا لأهم العوامل الاجتماعية التي كان لها الأثر في تغيرها كالتمدرس المتزايد وتأخر سن الزواج وخروج المرأة للعمل .....الخ من العوامل التي نرى أن هي الأهم في ذلك التغير الأسري.

I.ماهية الأسرة الجزائرية: الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة لها إطارها التشريعي الخاص بها وتعريفهاوأنواعها، والتي سنحاول التطرق إليها.

1-1 الإطار التشريعي للأسرة: كما ذكرنا سالفا باعتبار الأسرة مؤسسة اجتماعية هامة وإن أمكن القول فهي أهم مؤسسة اجتماعية، أولت الدولة الجزائرية لها اهتماما ملحوظا وإن لم يكن في المستوى المطلوب لها، يبقى أنه حظيت هذه المؤسسة من طرف الدولة من خلال الإطار الدستوري فأنشأت وزارة منتدبة تسمى بالوزارة المنتدبة لشؤون الأسرة وقضايا المرأة.

فيما يتعلق بالأسرة هناك مراسيم تنفيذية أصدرت في حقها وتتعلق بتنظيمها نذكر منها:

- إنشاء أمانة الدولة المتعلقة بالتضامن الوطني والأسرة وكان ذلك خلال العام 1994.
- إلحاق برئاسة الحكومة وزارة منتدبة مكلفة بالتضامن خلال العام 1996.
- إنشاء اللجنة الوطنية للمحافظة على الأسرة وترقيتها خلال العام 1996.

وفيما يتعلق بالمرأة كانت أهم النصوص التشريعية تتعلق بمايلي:

- انخراط الجزائر وبتحفظ في اتفاقية 1979 الدولية التي تقضي على أشكال التمييز بين الرجل والمرأة، وكان هذا خلال العام 1996.
- إنشاء مجلس وطني للمرأة خلال العام 1997 والتي تبقى نشاطاته إلى حد الآن مجمدة.
- إنشاء مركز وطني لاستقبال النساء ضحايا العنف والمختلات عقليا خلال العام 2000.
- إصدار مرسوم رئاسي يكرس حقوق المرأة ويرقيها في المجال السياسي وكان هذا خلال العام 2009.

أما فيما يتعلق بالطفل فالنصوص القانونية الأساسية لم تكن سوى التي كانت ضمن الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وكان ذلك خلال العام 1992.

و أخيرا نشر إلى قانون الأسرة الحالي والذي يكرس حقوقا للمرأة والطفل أكثر من السابق، وبالأخص للمرأة في مجال الحقوق الزوجية والطلاق والسكن والكفالة.

ويعرف الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) الأسرة على أنها:" الأسرة العادية هي التي تتكون من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المكان ويحضرون ويتناولون معا أهم الوجبات تحت مسؤولية رب الأسرة، وغالبا ما يربط هؤلاء الأشخاص قرابة دم أو زواج أو مصاهرة. ويمكن لشخص واحد أن يشكل أسرة عادية"[22].

فمن خلال التعدادات العامة للسكان والسكن التي أجريت في الجزائر المستقلة يمكن تصنيف السكان إلى أربع فئات وهي: الأسرة العادية[23]، الأسرة الجماعية، الأسرة الراحلة، السكان المعدودون على حدا.

ويعرف رب الأسرة حسب الديوان ذاته أنه شخص سواء كان ذكرا أو أنثى مقيم مع أفراد أسرته، يعود إليه قرار استخدام دخل الأسرة ويعترف به أفراد الأسرة رئيسا لهم أو هو الذي يصرح بنفسه كونه كذلك[24].

و أفراد الأسرة حسب الديوان السابق ذكره إما فرد واحد أو مجموعة من الأفراد يقيمون في الأسرة منذ ستة (06) أشهر على الأقل داخل الأسرة، ويرى الديوان ذاته أن الأشخاص المقيمين في المسكن و الذين لا تفوق فترة إقامتهم ستة (06) أشهر لا يمكن اعتبارهم أفرادا للأسرة ما عدا الأشخاص الذين تزوجوا حديثا أو المواليد الجدد أو الأشخاص المقيمين

حديثا و الذين ينوون الإقامة بصفة دائمة داخل الأسرة، كما يعتبر الطلبة المقيمون في الإقامات الجامعية والشبان الذين يؤدون الخدمة الوطنية إضافة إلى الأشخاص الذين هم في المستشفيات أفرادا للأسرة حتى و لو تجاوزت فترة غيابهم عن الأسرة (06) أشهر[25].

ويجب الإشارة هنا أن الديوان الوطني للإحصاء أعطى تعريفا واحدا شاملا للأسرة باعتبارها وحدة إحصائية والمسماة باللغة الفرنسية (Ménage)، أو باعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية تربطهم قرابة دم أو مصاهرة وتكون أوسع من الوحدة الإحصائيةوتدعى باللغة الفرنسية (Famille) وأحيانا باللغة العربية في بعض الأدبيات بـ **العائلة**.

من خلال التعريف الذي قدمه الديوان الوطني للإحصاء يمكن استخراج ثلاثة مقاييس أساسية للأسرة وهي: وحدة الإقامة، الوحدة الاقتصادية، الوحدة القرابية، هذه هي الوحدات الأساسية التي تجمع بين أفراد الأسرة، وإذا اعتبرنا الأسرة بأنها ذلك النتاج من الروابط الدموية وروابط المصاهرة فإنه يمكن اعتبار الأفراد المقيمين داخل الأسرة والذين بالإمكان أن تكون بينهم روابط دم ومصاهرة ومن خلال الوحدة القرابية أن يشكلوا أسرا أو عائلات داخل الأسرة التي تعتبر وحدة إحصائية.

وحسب ذات الديوان المذكور سلفا فإن الأسرة وحسب المعنى الضيق لها يمكن أن تتشكل مما يلي:

- زوج مع أولاد أو بدونهم
- أب أو أم مع أطفال.
- إخوة وأخوات دون زواج.

ولعل التعاريف التي قدمت حول الأسرة الجزائرية أو الأسرة العربية وخاصة دول المغرب العربي تتلاءم إلى حد كبير مع هذا التعريف المقدم من طرف الديوان الوطني للإحصاء.

و يمكن تقديم تعريف موجز و مختصر للأسرة الجزائرية بأنها "مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد و تحت مسؤولية فرد واحد يسمى رب الأسرة و لهم دخل مشترك بينهم ويتناولون أهم الوجبات معا و تجمعهم مصالح مشتركة"، و أرى **بذلك بأنه** يمكن لأفراد الأسرة أن يشكلوا أسرا أخرى مستقلة إذا كانت هذه الأخيرة لا تتناول أهم الوجبات معا ودخولها غير مشتركة رغم أنها تعيش تحت سقف واحد، كما أرى بأن الأسرة الواحدة يمكن أن تجمع عدة أسر، و بعبارة أخرى أرى بأن الأسرة الواحدة هذه هي ما تسمى بالعائلة، و التي تتجزأ منها هي ما تسمى بالأسرة، كما أرى بأن العائلة أشمل و أوسع من الأسرة.

2-1 نمط الأسرة: يمكن تنميط الأسرة على أساس روابط القرابة، هذه الروابط محددة بروابط الدم والزواج والمصاهرة، وبذلك فإن أفراد الأسرة لا يظهرون على أساس أنهم مجموعة من الأشخاص يعيشون معا، بل هناك أشياء ثقافية واجتماعية ومصالح تجمع بينهم، ويعود هذا التنميط للأسرة إلى عالم الاجتماع **لازلات** (Laslett. P) والذي قدمه بمناسبة المؤتمر الدولي حول التاريخ المقارن للأسر و العائلة بكامبرج (Cambridge) خلال العام 1969[26].

هذا النمط أو النموذج تم تعديله بصفة قليلةمن طرف الديوان الوطني للإحصاء بغية أخذ الخصائص الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي يختلف عن المجتمعات الغربية.

إن الميزة الأساسية للنموذج المقدم من طرف **لازلات** هو اعتماده على التعايش بين الأجيال والتي تتضح من خلال طبيعة رابطة القرابة التي تربط كل فرد من أفراد الأسرة برب الأسرة، و كل فرد إضافي حسب طبيعة القرابة التي تربطه برب الأسرة يمكن أن يعدل أو يغير في بناء الأسرة[27].

فالأسرة الممتدة على سبيل المثال ما هي إلا أسرة زواجية مضاف إليها بعض الأفراد الذين يتقاربون فيما بينهم عن طريق رابطة أخرى غير رابطة الانتساب المباشرة، و إذا كان الفرد الإضافي من جيل أقدم من جيل رب الأسرة سواء كان أبا أو جدا أو حماة أو عمة أرملة على سبيل المثال يمكن لأفراد الأسرة هذه أن يشكلوا أسرا أخرى مستقلة يقال عن الأسرة

بأنها تصاعدية (Ascendante)، أما إذا تعلق الأمر بالابن الصغير دون أبوين، أو حفيد أو حفيدة يقال عن الأسرة بأنها تنازلية (Descendante)، و إذا عاينا وجود الأخ أو الأخت باعتبار أحدهما رب أسرة سميت الأسرة بالأسرة المتوسعة جانبيا ، و هو المبدأ نفسه يلاحظ عندما يتعلق الأمر بالأسرة المتعددة(Multiples) التي تتكون من عدة أسر زواجية[28].

إن التعديلات التي أتت من طرف الديوان الوطني للإحصاء التي أتت على النمط المعياري للأسرة والذي جاء به لازلات (Laslett. P) بغية تكييفه مع الواقع الجزائري فيما يخص المطلقين من الرجال أو النساء، و الأسر ذات النمط الوحداني (Solitaires) أو البسيطة، والأسر المنعزلة والتي أخذت مكان الأسر التآلفية (Domestiques)، أمكنت أي هذه التعديلات من إفراز 07 أنماط للأسرة و التي هي كالآتي:

الأسر الوحدانية (Ménages Solitaires)، الأسردون بنية أسرية (Sans structures familiales)،أسر بسيطة (Simples)، أسر موسعة من الطراز(1) (Elargis 1)، أسر موسعة من الطراز (2) (Elargis 2)، أسر متعددة (Multiples)، أسر أخرى(Autres Ménages)-أنظر الشكل رقم(1)-.

كما يمكن تصنيف الأسرة الجزائرية إلى ثلاثة (03) أنماط أخرى وهي:[29]

النمط الأول: ويتمثل في الأسرة النووية وهي التي تتكون من الزوج والزوجة بالأطفال أو بدونهم، أو أحادية الوالدين (الأب أو الأم فقط) مع الأبناء.

النمط الثاني: ويتمثل في الأسرة الممتدة وهي التي تتكون من أسرتين فأكثر من الأسر النووية السابقة بالإضافة إلى وجود أشخاص آخرين أو دون وجودهم بصرف النظر عن طبيعة العلاقة التي تجمعهم، إلا أنه في الغالب ما تربطهم رابطة الدم.

النمط الثالث: ويتمثل في الأسرة شبه النووية أو المتسعة وهي التي تتكون من أسرة من الأسر النووية السابقة لكنها تعيش وحدها أو يعيش معها أشخاص آخرون من خارج الأسرة والتي تعرف في بعض البحوث بالأسرة المتسعة أو أنها تعيش مع الغير لسبب أو لآخر.

و من خلال الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) و المتعلقة بتحولات البنى السرية (MSF-2000) يتبين بأن تنميط الأسرة الجزائرية جد متباين، هذا التباين يظهر - و ببساطة - في بعض الأحيان على أنه نتاج تلك التغيرات البنيوية للأسرة و التي حسب الدراسة ذاتها لا يمكن تقييمها من خلال مسح واحد فقط و محدود.

و لقد أظهرت الدراسة السابق ذكرها بأن نسبة الأسر البسيطة أي: زوج مع أطفال و التي تسمى في بعض الأدبيات بالأسر النووية هي الأسر الغالبة في عينة الدراسة إذ تقدر بـ 0,32% و نشير هنا أن هؤلاء الأفراد أي الإخوة و الأخوات أغلبيتهم يتامى من الأب أو الأم، كما نشير أيضا أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون لوحدهم تقدر بـ 0,5%، و من الملاحظ أيضا أن توزيع الأسر حسب المنطقة السكنية عادل إلى حد كبير فعلى سبيل المثال نسبة الأسر البسيطة في الوسط الحضري مقدرة بـ67,8% مقابل 70,7% في الوسط الريفي.

الشكل رقم (1): توزيع الأسر حسب البنية الأسرية

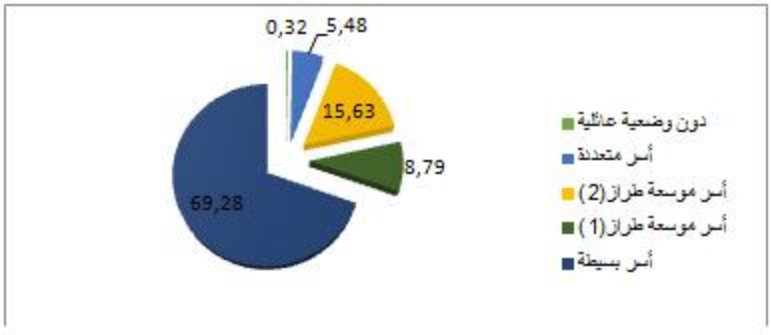

المصدر: MSF-2000

و إذا قمنا بتحليل المعطيات الإحصائية المستخرجة من التعدادات الأربعة الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة، نلاحظ أن الأسر النووية تطورت إذ انتقلت من 59,39% خلال العام 1966 منها (58,12% في الوسط الريفي و 63,3% في الوسط الحضري)إلى 71,06% خلال العام 1998 (منها 71,3% في الوسط الريفي و 70,88% في الوسط الحضري) أي خلال 32 سنة هناك زيادة مقدرة بـ12 نقطة، كما نلاحظ أن هناك تباينا بين الريف والحضر في نسبة الأسر الموسعة و الممتدة، حيث عرفت هذه النسبة انخفاضا ملموسا خلال تلك الفترة إذ انتقلت من 13,4 و 21,3 بالمائة على الترتيب خلال العام 1966 إلى 9,99 و 13,39 بالمائة على الترتيب خلال العام 1998، أي بمقدار انخفاض 7,5% بالنسبة للأسر الممتدة و 3,4% بالنسبة للأسر الموسعة، و هذا دليل على أن الأسرة الممتدة في الجزائر هي التي عرفت الانخفاض الأكثر، و لقد كان هذا الانخفاض في أنماط الأسر خلال هذه الفترة المقدرة بـ32 سنة يتم بصفة تدريجية، و من الملاحظ أيضا أن نسبة الأزواج بدون أطفال عرفت انخفاضا مقدار 6% خلال الفترة (1966-1998) و نسبة الأزواج مع الأطفال عرفت ارتفاعا ما مقدار 12% خلال الفترة نفسها و لعل الملفت للانتباه أن هذا التطور في نسبة الأزواج لم يكن متميزا بين الوسطين الريفي و الحضري.

II.أثر العوامل الديمغرافية والاجتماعية على تغير الأسرة:

من أهم العوامل التي لها دور مباشر في تغير الأسر من حيث البناء والحجم والوظيفة والأدوار العوامل الديمغرافية والاجتماعية، حيث ركزنا على أهمها وأخذناها بعين الحسبان، وراجع لمدى توفر المعطيات الإحصائية لدينا، ولقد حصرنا تلك العوامل فيما يلي: تأخر سن الزواج، واستعمال موانع الحمل، والخصوبة كعوامل ديمغرافية،وتطور ظاهرة التمدرس الممتد وخاصة تمدرس الإناث، وخروج المرأة للعمل كعوامل اجتماعية.

1-2 تأخر سن الزواج: يعتبر تأخر سن الزواج من أهم العوامل التي تؤثر على التغير الأسري من حيث البناء والحجم، فالزواج هو أصل الحياة العائلية وبدونه لن يتم الإنجاب لأن الإنجاب من غير الزواج يعتبر غير شرعي، وإذا تراجع أفراد المجتمع عن هذه السنة الطبيعية تغيرت أشكال الأسر وتغير المجتمع برمته، وأصبحت فيه الروابط الاجتماعية هشة وغير منتظمة، فالولادات خارج الزواج هي السبب الرئيس في تطور الآفات الاجتماعية، ويبقى الزواج هو السبيل الوحيد لإشباع الرغبة الجنسية لبني البشر حتى يبقى المجتمع متماسكا.

ولقد تغيرت الأسرة تغيرا جذريا في الدول المتقدمة بسبب التراجع عن الزواج ونمو التعايش غير الشرعي وزيادة المواليد خارج الزواج و ارتفاع عدد العائلات أحادية القرابة [30].

وتأخر سن الزواج ظاهرة حديثة في المجتمع الجزائري، لأن الزواج المبكر من سمات المجتمعات العربية والإسلامية على وجه العموم وخاصة عند المرأة، ولقد دلت الإحصائيات على ذلك، فالسن المتوسط للزواج قبل مرحلة التصنيع ومرحلة التمدن عند النساء كان يتراوح بين 18 و 20 سنة، أما عند الرجال فكان يتراوح بين 23 و 25 سنة.وحسب المعطيات التي تحصلنا عليها من المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS) 2012-2013، أن نسبة الزواج المبكر ضعيفة سواء في المجتمع الريفي أو الحضري، فنسبة النساء المتزوجات قبل السن الخامس عشر قدر بـ 0,9% في الحضر مقابل 1,0% في الريف، ويتبين لنا من هذين الرقمين أن النسبتين جد متقاربتين، أما بالنسبة للنسوة اللائي تزوجن قبل السن الثامن عشر فإن نسبتهن تبدو نوعا ما ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية والافريقية، حيث بلغت 5,3% في الحريف مقابل 7,2% في الريف. وهنا يمكن القول أن هذه الظاهرة التي كانت منتشرة في عقود مضت في المناطق الريفية بنسب عالية مقارنة بالحضر أصبحت ههنا متقاربة نسبتها إلى حد بعين بين الريف والحضر.

و من خلال الجدول رقم (1) الموالي نلاحظ أن السن المتوسط عند الزواج الأول خلال 20 سنة تراجع بـ 06 سنوات كاملة عند الإناث و بـ 5,3 سنة عند الذكور.

الجدول رقم (1) :تطور السن المتوسط عند الزواج الأول حسب الجنس

السن المتوسط عند الزواج الأول	التعـــدادات		
	1987	1998	2008
الذكـــور	27,7	31,3	33,0
الإنـــاث	23,7	27,6	29,3
المصـــدر: ONS, Collections statistiques n° 142/2008			

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الفارق العمري بين الجنسين بقي على حاله خلال تلك الفترة، وتؤكد معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS) 2012-2013 ذلك.ولكن ما نشير إليه هنا أن الفارق قبل الاستقلال أو بعده ببضع سنين كان متسعا ووصل أحيانا إلى عشر (10) سنوات، وتعود أسباب تأخر سن الزواج عند الذكور إلى أزمتي البطالة والسكن، بينما عند الإناث فمردّه إلى تمديد فترة التمدرس وعدم طلبهن للزواج.

بالإضافة إلى هذا كله نقف عند عامل آخر مهم يتمثل في الزواج التعددي الذي يلعب دورا مهما في تغير حجم الأسرة، فبعدما كان منتشرا غداة الاستقلال نتيجة وجود عدد هائل من الأرامل بسبب حرب التحرير التي خاضها الجزائريون لاسترجاع السيادة الوطنية أصبحت نسبته لا تتعدى 3%، ولعل معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS) 2012-2013 تؤكد ذلك(نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة تقدر بـــ2,9 % في الحضر و 3,1 %في الريف، وتقدر بـــ 5% عند غير المتعلمات و 1,5% عند الجامعيات، لكنه وعلى الرغم من هذا الفرق إلا أنه ليس بالمتسع، وتقدر نسبته عند النساء ذوات الدخل الضعيف بـــ 3,7% و2,5% عند النسوة ذوات الدخل المرتفع، وهو ما يمكننا قوله أن ليست متباعدة)

ومن أهم الآثار التي ترتبت على الأسرة من خلال تأخر سن الزواج ما يلي:

أ) تغير الأسرة من حيث البناء؛ فالكثير من الشباب الذكور منهم والإناث يؤخرون سن الزواج حتى يتمكنوا من إنشاء أسرة بسيطة بعيدا عن الأسرة المتوسطة أو الممتدة، لذا نلاحظ أن نسبة الأسر البسيطة والأسر النووية في تزايد مستمر.

ب) تأخر العديد من النسوة في الزواج يقلص من خصوبتهن، وهذا ما لوحظ خلال العقد الأخير من القرن السابق وبدايات هذا القرن.

ج) تقلص حجم الأسرة، فمتوسط حجم الأسر بلغ 5,9 خلال العام 2008 بعدما كان يتراوح بين 7 و 8 أفراد لكل أسرة لكن ما نشير إليه هنا هو أن هذا العدد (5,9) يختلف من منطقة لأخرى (5,7 في المناطق الحضرية و 6,5 في المناطق الريفية)، كما أنه يختلف من ولاية إلى ولاية ، فهو مرتفع في الولايات الداخلية كالمسيلة و أم البواقي و بالأخص الجلفة التي سجل فيها أعلى معدل ، و نجده منخفضا في كثير من الولايات الشمالية باستثناء البعض كجيجل (6,5)، و ما يمكن الإشارة إليه هنا، أن كل أنواع الأسر تقلص حجمها بما في ذلك الأسر الموسعة و الأسر الممتدة، لأن كثيرا من البالغين سن الزواج عزاب دون أطفال، لذا ينخفض متوسط الحجم داخل هذه الأسر الأخيرة .

كما لا يجب أن ننسى دور الطلاق في التأثير على الأسرة من حيث البناء و الحجم والعلاقات الأسرية الداخلية منها و الخارجية، و لعل أهم عامل في تقليص حجم الأسرة وتفككها في الدول المتقدمة كان الطلاق ، إذا انتقل معدله في تلك الدول من 8 % خلال العام 1968 إلى 38 % خلال العام 1976 و 45 % خلال العام 1987 [31]. ولقد سجل معدل الطلاق في الجزائر ارتفاعا سنويا طفيفا خلال السنوات الماضية، فعلى سبيل المثال انتقل من 16,23% إلى 17,42% مابين 2015 و2016، حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ويرى الكثير من الديمغرافيين أن الطلاق أو الانفصال عامل مهم في تخفيض الخصوبة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمرأة المطلقة التي لا تعيد الزواج لأن الطلاق معناه انقطاع العلاقات الجنسيةومعناه انعدام النسل[32].

وعلى ما يبدو أن نسبة الطلاق في الجزائر تبدو ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية، ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه الظاهرة أثرت على الأسرة الجزائرية من حيث البناء، فهناك نسبة معتبرة من الأسر التي يوجد بها أحد الوالدين. كما أثر الطلاق على العلاقات الأسرية الداخلية والخارجية للأسرة كتسرب الأطفال من المدرسة وجنوح الأحداث، وفتور العلاقات القرابية.

2-2 استعمال موانع الحمل: تعتبر موانع الحمل الحديثة أكثر العوامل مساهمة في انخفاض خصوبة الأزواج، و هذه الظاهرة حديثة عبر العالم، فاستعمال موانع الحمل الحديثة الفعالة وخاصة الحبوب منها لم تظهر إلا في بداية الستينات من القرن العشرين، فحسب الديمغرافيين لابيار(La Pierre) وبيرون(Peron) خلال العام 1983 أن الطبقات الثرية قبل الحرب العالمية الثانية كانت تستعمل الطرق التقليدية لمنع الحمل وعلى رأسها السحب، و لم يتسنّ لها استعمال الطرق الحديثة كالعقم والحبوب إلا في منتصف الستينات، ولكن مع نهاية الستينات أصبحت الوسائل الحديثة في متناول العديد من النساء المتزوجات[33]. والجزائر لم تعرف هذه الظاهرة إلا في نهاية الثمانينات نتيجة انتهاجها برنامج السياسة الوطنية للتحكم في النمو الديمغرافي (PNMCD) بداية من سنة 1983، وكذا التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لنشر الوعي لدى الأسر عن طريق الجمعيات والتعاون مع المنظمات العالمية الحكومية.

ولقد شهدت نسبة استعمال موانع الحمل من طرف النساء المتزوجات تطورا ملحوظا خلال منتصف الثمانينات والعقد الأخير من القرن السابق؛ إذ انتقلت من 8 % خلال العام 1970 إلى 35,5 % خلال العام 1986 ثم ارتفعت إلى 50,8 % خلال التسعينيات وقاربت حدود 60 % بداية الألفية الثالثة -انظر الشكل رقم(2)-مع العلم أن التباين بين المناطق الريفية و الحضرية يكاد يكون منعدما، و هذا يدل على مدى ارتباط الأسر الجزائرية باستعمال وسائل منع الحمل خاصة الحديثة منها التي تشكل 86,8 % من مجموع هذه الوسائل، وذلك من أجل تنظيم الأسرة. وتجدر الإشارة أنه مهما كانت منطقة الإقامة فإن الوسائل الحديثة فهي الأكثر استعمالا (88,5% في الريف مقابل 85,2% في الحضر)، وحسب المعطيات التي تحصلنا عليها من المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS) 2012-2013 بقيت نسبة استعمال الحبوب هي الغالبة.كما بقيت نسبة الطرق التقليدية ضعيفة، وهول الحال نفسه في الريف أو في الحضر.

الشكل رقم(2): تطور نسب استعمال موانع الحمل ما بين سنتي 1986 و2013

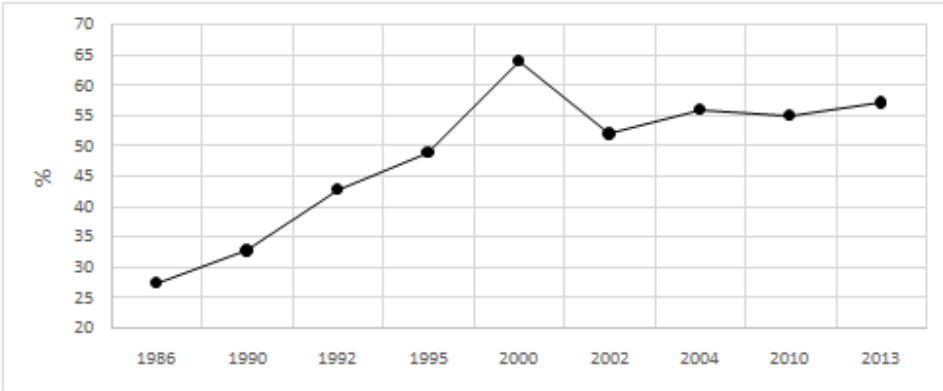

المصدر: من إعداد الباحث معتمدا على معطيات المسوح الوطنية المنجزة، ومعطيات البنك العالمي

ومن المؤكد فإن تأثير هذا العامل كان بالدرجة الأولى على تخفيض الخصوبة وعلى حجم الأسرة. كما ساهم في المحافظة على صحة الأم الإنجابية وصحة الطفل. وما تجدر الإشارة إليه ههنا أن الجزائر في هذا المجال تصنف ضمن الدول الرائدة مقارنة بالدول العربية.

3-2 الخصوبة: تعتبر الخصوبة عند علماء الاجتماع أو الديمغرافيا عاملا أساسيا في تغير الأسرة من حيث الحجم والبنية. كما يعتبرها البعض من العلماء مظهرا من مظاهر التغير الاجتماعي أو الأسري، و لقد تميزت الخصوبة في الجزائر بمستوى عال في الستينيات والسبعينات؛ إذ بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة سنة 1964 (6,9) طفلا لكل امرأة و ارتفع إلى 8,36 طفل لكل امرأة خلال العام 1970، وانخفض بنسبة طفيفة خلال العام1977، لكن في منتصف الثمانينات وخلال التسعينات كان المعدل المتوسط لكل امرأة يدور في حدود الأربعة (04)، وخلال بدايات القرن الحاليتراوح هذا المعدل بين 2,5 و 2,3 طفل لكل امرأة[34]، وبقي ثابتا إلى حد بعيد في حدود 3,1 خلال الفترة الأخيرة. والشكل رقم(3) يوضح التطور الذي عرفه مستوى الخصوبة خلال نهايات القرن الماضي إلى غاية الأعوام الماضية القريبة،ولذا تعتبر الجزائر من بين البلدان العربية الأكثر انخفاضا في الخصوبة ، و لكن إذ ما قارنا الجزائر بدول الجوار (تونس و المغرب) نجد أن الجزائر تتقارب في مستوى الخصوبة مع المغرب و بدرجة أقل مع تونس[35].

الشكل رقم(3): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة(ISF) خلال الفترة (1990-2016)

المصدر: من إعداد الباحث معتمدا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS):
1990-1998: Collections statistiques, N°294, 1998. 1999-2007 :Collections statistiques N°499,2007. 2008 : Collections statistiques, N°520,2008.2009-2016 : Collections statistiques, N° 779 /2016

و يرى كل من ويلسون وبيسون (C.Wilson et G.pison) بأن الدول السائرة في طريق النمو تحذو حذو الدول المتقدمة فيما يتعلق باتجاه الخصوبة حيث قدر فيها المعدل المتوسط لكل امرأة بـ 2,1. ويشيران أيضا إلى أن العالم يسير نحو انخفاض في مستوى الخصوبة على الرغم من النمو السكاني المتزايد، وهذه هي إحدى التناقضات الديمغرافية[36].

و يشير ويلسون في دراسة أخرى بأن هناك خصوبة انتقائية بدأت تظهر في بعض البلدان الآسيوية؛ حيث أصبحت العديد من الأسر تريد إنجاب أقل عدد من الأطفال، ولكن في الوقت نفسه يبغون الحصول على مولود ذكر مهما كان الثمن مما جعلهم يلجؤون إلى الإجهاض الانتقائي للبنات علماً أنه- طبيعياً- يولد 105 مولود ذكر مقابل 100 أنثى، و هذا ما يهدد -حسبه دائما- هذه الدول و الإنسانية جمعاء[37]، لذلك يعتبر انخفاض الخصوبة الذي شهده العالم بأسره أحد أهم مظاهر التغير الاجتماعي والأسري في كل المجتمعات، والذي مس الأسرة الغربية أولا ثم جاء الدور على الأسر العربية وبطبيعة الحال على الجزائر باعتبارها إحدى الدول العربية.

و تعود أسباب انخفاض الخصوبة في البلدان النامية -كما أشرنا إلى ذلك في السابق-إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها هذه البلدان.

و يعتبر الفقر كما أشار الباحث كوزيوزافالا (M.cosio- Zavala) خلال العام 1997 من أهم الأسباب التي أدت بالكثير من الأسر اللاتينية إلى تخفيض خصوبتها من أجل البقاء[38]؛ بينما تعود أسباب انخفاض الخصوبة في الجزائر - مثلما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا- إلى تأخر سن الزواج عند النساء بسبب تمديد فترة تمدرسهن، وإلى تأخر سن الزواج

عند الرجال بسبب أزمتي البطالة والسكن، وإلى انتشار وسائل منع الحمل الحديثة بنسبة كبيرة عند النساء المتزوجات.

إن انخفاض مستوى الخصوبة الذي عرفته الجزائر ترتبت عنه آثار هامة على التغير الأسري نحاول بإيجاز ذكر أهمها:

أ- تقلص حجم الأسرة بما في ذلك الأسرة الموسعة والأسرة الممتدة.

ب- انخفاض وفيات الأطفال حيث بلغ معدل وفياتهم خلال السنوات الأخيرة حوالي 26 في الألف بعدما كان يفوق 140 في الألف.

ج- التحسن في الصحة الإنجابية للمرأة.

د- التحسن في الظروف المعيشية لدى الكثير من الأسر.

ه- اهتمام الأمهات بتربية أولادهن بطريقة أحسن وتمكن الأسر من الاعتناء بالأولاد ماديا ومعنويا.

2-4 التمدرس المتزايد:إن أهم ما نقف عنده في المجتمعات المعاصرة ذلك التزايد المستمر لظاهرة التمدرس سواء كان في الدول المتقدمة أو في الدول النامية حيث أولت الحكومات أهمية كبيرة للمدرسة من خلال تكييف مناهجها التربوية مع ما يتطلبه سوق العمل في عصرنا الراهن من كفاءة وأهلية الأفراد.

ويرى العديد من علماء الاجتماع أن آثار التمدرس على البنى الأسرية عديدة من بينها امتصاص ذلك الكم الهائل من الأطفال البالغين سن التمدرس وذلك للحيلولة دون أن ينحرفوا أو يتسكعوا في الشوارع، وتوزيع وظيفة التربية بين الأسرة والمدرسة تجاه السلوك العائلي للبالغين إلى ما هو أحسن، فكلما كان مستواهم الدراسي أعلى تحسن سلوكهم، وأهم أثر للتمدرس يتمثل في تقليص الحجم المتوسط للأسر[39]. كما يرى العديد من الديمغرافيين أن أهم عامل يساهم في تخفيض مستوى الخصوبة هو المستوى الدراسي، إذ لوحظ أنه كلما كان المستوى التعليمي للمرأة عاليا كانت الخصوبة منخفضة، فالنساء المتعلمات وحدهن من يردن العيش في كنف أسرة قليلة العدد، كما لديهن المؤهلات الثقافية والاقتصادية لتنظيم الولادات، ومما لوحظ أيضا أن المستوى التعليمي للرجل له دور في تخفيض الخصوبة لكن ليس بالدرجة نفسها عند المرأة[40].

ومما لا شك فيه أن ظاهرة تمديد التمدرس عند الإناث والذكور -كما أشرنا إلى ذلك في السابق-كان لها الأثر البالغ في تأخير سن الزواج مادام التمدرس مجانيا حتى في المرحلة الجامعية. ولقد أكدت ذلك الباحثة الكندية داندیرون (Dandurant) في دراستها المتعلقة بالأسرة والتغيرات الاجتماعية، حيث بينت أن الكثير من النساء المتعلمات يؤخرن سن الزواج إما بسبب تمديد تمدرسهن في مراحل متقدمة، أو دخولهن عالم الشغل لأن النسوة المتعلمات العاملات يتقاضين أجورا أحسن بكثير من نظيرتهن غير المتعلمات. كما بينت أن عامل التمدرس يؤثر بدوره على المرأة المتزوجة عبر الزمن، إذ تحبذ الكثير من النساء المتعلمات تأخير سن الأمومة إلى ما بعد 30 سنة، وفي الوقت نفسه يؤثر التمدرس على الذكور في الجانب المتعلق بالزواج، إذ أن الكثير منهم يؤخرون سن الزواج بسبب تمديد فترة الدراسة ودخول عالم الشغل متأخرين مقارنة بالآخرين[41].

و لقد لعبت ظاهرة التمدرس لدى الإناث دورا هاما في تحقيق المآرب التي سعت إليها المرأة و من أهمها تعديل قانون الأسرة وإنشاء وزارة منتدبة تخص شؤون المرأة وعدم التمييز بين الجنسين[42]،و لذا -حسب الباحثة التونسية ليليا بن سالم-فإن البنت تجدها أكثر حرصاً على الدراسة من الابن لغرض أخذ مكانتها في المجتمع [43].

لقد قطعت الجزائر أشواطا جد هامة في مجال التعليم عبر كل أطواره،وذلك بانتهاجها سياسة التعليم المجاني لكل أفراد المجتمع دون التمييز بين الجنسين أو المناطق الجغرافية، حيث بلغ عدد المتمدرسين خلال العام 2008 (8.483.000) تلميذا منهم 4.294.000 تلميذة أي: بنسبة 50,6 % من الإجمالي وبنسبة نمو 11,8 % مقارنة بسنة 1998 أي بزيادة

قدرها 893 ألف تلميذ. والملاحظ أن عدد المتمدرسين لم يسجل ارتفاعا ملحوظا، ويفسر هذا بأن معدل لمواليد بقي محافظا على مستواه.

ومن الملاحظ من خلال معطيات التعداد الأخير فإن نسبة المتمدرسين بين الجنسين متقاربة نوعا ما 27,7 % للذكور (28,3 % في المناطق الحضرية و 24,6 % في المناطق المبعثرة) و 29 % للإناث (29,9 % في المناطق الحضرية و 23,3 % في المناطق المبعثرة.

وعلى المستوى الوطني 45,8 % من السكان المتمدرسين ينتمون إلى المؤسسات التربوية الابتدائية، و 30,2 % يزاولون الدراسة في الطور المتوسط و 13,5 % يتابعون الدراسة في المرحلة الثانوية و 10,1 % في الدراسات العليا و لعل الفروقات بين الجنسين والمناطق السكنية ليست ذات أهمية كبيرة – انظر الجدول رقم (2) –.

الجدول رقم (2): بنية السكان المتمدرسين اللذين تفوق أعمارهم 06 سنوات حسب المستوى الدراسي والجنسومنطقة السكن (مقدرة بـ 100)

المستوى الدراسي	متجمعة		مبعثرة		المجموع		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع
ابتدائي	47,5	42	54,7	53,7	48,4	43,3	45,8
متوسط	31,1	29,5	31,4	28,9	31,1	29,4	30,2
ثانوي	12,4	15,5	8,8	10,4	11,9	15,0	13,5
عالي	8,7	12,7	4,6	6,5	8,2	12,0	10,1
غير مصرح	0,3	0,3	0,5	0,5	0,4	0,3	0,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
المصـــدر: ONS, Collections statistiques n° 142/2008							

و على إثر هذا التطور في نسبة التمدرس انخفض مستوى الأمية، إذ انتقلت من 74,6 % سنة 1966 إلى 22,1 % سنة 2008، لكن تبقى النسبة متفاوتة بين الجنسين ، فالنساء أكثر عرضة للأمية من الرجال ، ولا يجب في هذا الصدد أن ننسى الدور الذي لعبته الدولة في مكافحة الأمية من خلال برامج محو الأمية التي ساهمت في تخفيض النسبة التي كانت جد مرتفعة غداة الاستقلال.

والملاحظ أن معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات(MICS) 2012-2013 تؤكد أن نسبة التمدرس عالية سواء تعلق ذلك بالذكور أو الإناث أو محل السكن أو المستوى التعليمي للأم أو مستوى دخل الأسرة، حيث أوضحت معطيات هذا المسح أن نسبة التمدرس عند الإناث بلغت 92,7% و 94% عند الذكور، وهذا الاختلاف الطفيف مرده إلى أن نسبة الذكور في هذه الفئة العمرية (أقل من 16 سنة) تفوق نسبة الإناث، وهذا أمر طبيعي في كل المجتمعات. كما أوضحت المعطيات ذاتها أن الفرق بين الريف والحضر على مستوى نسبة التمدرس ضئيل يقدر بـ ثلاث(03) نقاط، إذ بلغ 94,5% في المناطق الحضرية.

والملاحظ أيضا أن الجزائر تعتبر رائدة في مجالي محو الأمية وتطوير مستوى التمدرس عبر كامل مراحله، إذ نجدها متفوقة على كثير من البلدان العربية كمصر والمغربوالكويت ولبنان، وهذا راجع إلى السياسة الناجعة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية و المتمثلة في إجبارية التعليم و تعميمه ومكافحة الأمية.

ومن أهم الآثار التي ترتبت عن ظاهرة تزايد التمدرس تجاه الأسرة ما يلي:

أ) تأخر سن الزواج لدى الذكور والإناث وخاصة عند هذه الفئة الأخيرة التي أصبحت لا تفكر في الدخول إلى بيت الزوجية إلا و معها شهادة جامعية أو شهادة مهنية قصد مجابهة التحديات والعقبات التي تكون في حياتها كالطلاق أو الترمل أو بطالة الزوج، و بذلك تتمكن من التكفل بالأسرة.

ب) انتشار الوعي فيما يتعلق بتنظيم النسل واستعمال موانع الحمل الحديثة.

ج) انخفاض المستوى العام للخصوبة، إذ تعتبر ظاهرة تزايد التمدرس أهم عامل في تخفيض خصوبة النساء الجزائريات، حيث أصبح العديد من النسوة المتعلمات يحبذن إنجاب عدد قليل من الأولاد، ومن خلال هذا يمكننا القول إن السلوك الإنجابي للنساء الجزائريات تغير في اتجاه عدم الاهتمام بكثرة الأولاد مثلما ما هو عليه في البلدان المتقدمة، وهي الملاحظة نفسها التي نجدها عند الرجال المتعلمين.

د) تقلص الحجم المتوسط للأسرة وارتفاع نسبة الأسر النووية أو الزواجية.

ه) تقلص في فارق السن بين الزوج والزوجة، وأحيانا يكون منعدما عند الأزواج الذين يدرسون معا في الجامعة ويدخلون الحياة الزوجية مباشرة بعد التخرج.

و) دخول المرأة عالم الشغل، إذ أن الكثير من المتعلمات حظيت بفرص الحصول على الوظيفة وبالأخص في التعليم والصحة والإدارة، ولقد أصبحت النسوة المتعلمات والأمهات لا يستسغن حرمان الفتاة الجامعية من الحصول على وظيفة، كما تبوأت المرأة بفضل تعليمها مكانة مرموقة في المجتمع، حيث أصبح الكثير من الرجال يفضلون النساء المتعلمات والعاملات لغاية تأسيس أسرة، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من النساء المتعلمات يشترطن العمل بأجر خارج البيت لمن يطلبهن للزواج.

ز) أصبحت الوظيفة للمرأة ثنائية وظيفة تتعلق بتربية الأولاد والاعتناء بالزوج والاهتمام بالبيت، ووظيفة أخرى تتعلق بالعمل المأجور خارج البيت، حيث أصبحت تساهم في الدخل الأسري سواء كانت ربة بيت أو فردا من أفراد الأسرة. كما أن الأدوار الأسرية التي كانت حكرا على الذكور فقط أصبحت مشتركة بين الجنسين، فكثير من الآباء بفضل تطور المستوى الدراسي أصبحوا يساعدون الأمهات في الاعتناء بالأولاد وشؤون المنزل.

ح) المساهمة في تحسين المستوى التعليمي للأولاد حيث أصبحت المرأة المتعلمة تحث الأولاد على الدراسة وتلقنهم دروسا إضافية عند العودة من المدرسة ومتابعتهم ومراقبتهم باستمرار.

2-5 خروج المرأة للعمل: أكدت العديد من الدراسات الاجتماعية أن دخول المرأة عالم الشغل كان له الأثر البالغ في التغير الأسري الذي عرفته مجتمعات العالم الغربي، وتلتهم المجتمعات الأخرى في هذا السلوك ولكن بدرجات أقل.

من بين هذه الدراسات نجد دراسة كامبنيرس (Kempeneers) خلال العام 1987، حيث بين من خلال دراسته أن أهم الأثر الملحوظ على الأسرة يتمثل في تغير الأدوار بين الزوجين، إذ انتقلت الأسر الكندية من أسر زواجية أحادية الأجر إلى أسر زواجية ثنائية الأجر، حيث أصبح الأجر الوحيد لا يكفي سد حاجيات العائلة، و بذلك أصبحت مساهمة المرأة في الشغل ضرورة ملحة [44]،و على إثر ذلك قامت الحكومة الكندية بتقديم بعض المساعدات الاجتماعية للأمهات العاملات كعطلة الأمومة خلال العام 1972، ودور الحضانة العمومية خلال العام 1974[45]،لأن العازبات كنّ يشكلن النسبة الغالبة من النساء العاملات حتى نهاية العقدين السادس والسابع من القرن المنصرم حيث قدرت هذه النسبة خلال العام 1961 بـ62,7 %[46]، و في نهاية الثمانينات انقلب الوضع، فأصبحت النساء المتزوجات العاملات يشكلن الأغلبية (62,2 % خلال العام 1987)، وهذا بعد نضال طويل وبعدما أصبحت الأمومة لا تشكل عائقا في حياة المرأة المهنية[47].

ويمكننا القول من خلال ذلك إن دخول المرأة عالم الشغل ظاهرة حديثة حتى في الدول المتقدمة.

ومن أهم التأثيرات التي ترتبت على دخول المرأة عالم الشغل التغير في سلوكها الإنجابي، ويتمثل أساساً في تعديل مشاريع الإنجاب وتواريخ الولادات خاصة بالنسبة للنساء اللواتي تابعن دراستهن في الجامعات حيث يقمن بتأخير أمومتهن إلى سن الثلاثين،وذلك بسبب دخولهن المتأخر عالم الشغل[48].

ويرى بيسون (Gilles Pison) أن تأخر سن الأمومة في الدول المتقدمة ناتج عن تمديد فترة التمدرس وتطور النشاط المهني للمرأة. كمايرى بأن هذا التأخر ينجم عنه تخفيض في الخصوبة وبالأخص في الدول التي تنعدم فيها السياسات العائلية[49].

و من خلال المسوح الخاصة بالخصوبة التي مست البلدان العربية خلال التسعينات، لاحظ الباحث فيليب فارق (Philippe Fargues) أن تطور النشاط المهني للمرأة يُعد أحد العوامل التي ساهمت في تأخير سن الزواج، إذ قدر معدل النشاط المهني عند النساء العازبات بـــ 31 % مقابل 18 % عند النساء المتزوجات، و يعود هذا - حسب الباحث دائما - إلى التحولات الاقتصادية التي عرفتها هذه البلدان، و يضيف بأن العمل النسوي في الوطن العربي مركز في قطاعات الصحة و التعليم و الإدارة[50].

والجزائر كبقية الدول العربية والدول السائرة في طريق النمو عرفت ظاهرة خروج المرأة حديثا؛ إذ لم يكن يسمح للمرأة الخروج من المنزل- كما ذكرنا ذلك آنفاً – إلا للضرورة.

ولقد عرف النشاط المهني النسوي بداية تطوره منتصف الثمانينات و بلغ أوجه خلال العقد الأول من القرن الحالي، إذ بلغ معدله خلال العام 2015(16,4%) ومقارنةبسنة آخر تعداد(2008) التي بلغ فيها هذا المعدل 15 % ، نلاحظ أنه لم يسجل أي تطور ملحوظ، لكن الجدير بالإشارة هو أنه قبل حلول الألفية الثالثة قدر هذا المؤشر بـــ 1,8 % سنة 1962 و 9,72 % خلال سنة 1998. هذا ما يجعلنا القول بأن المرأة الجزائرية لم تدخل عالم الشغل بقوة إلا في نهايات القرن السابق وبدايات القرن الحالي، وعلى الرغم من أن هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أنها أثرت على سلوك المرأة الإنجابي الذي يؤثر بدوره على تغير الأسرة من حيث الحجم والعلاقات الأسرية الداخلية والاجتماعية.

إن دخول المرأة الجزائرية سوق العمل لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة خلفية تاريخية مهمة تمثلت في مشاركتها في حرب التحرير التي خاضها الجزائريون لطرد الاحتلال الفرنسي من ترابهم، فنالت بذلك احترام وتقدير الجميع حيث احتل الكثير من النساء غداة الاستقلال مناصب استراتيجية وهامة (طبيبات وطبيبات مختصات، محاميات، قاضيات .... الخ).

ولقد كان دخول المرأة عالم الشغل نتيجة السياسة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية الفتية الهادفة حينئذٍ إلى تحرير المرأة؛ و لعل خطاب الرئيس الراحل بومدين الشهير مؤشر على ذلك، والذي ألقاه سنة 1969 بمناسبة تدشينه مركب الحجار - وذلك نقلا عن المرجع المشار إليه أسفله-: " لقد دعونا النساء للمشاركة في الانتخابات البلدية حتى يعتنين بأنفسهن بالقضايا المتصلة بالزواج و الطلاق و تعدد الزوجات و تنظيم الأسرة..."[51] ، والذي حدد من خلاله ثلاثة أهداف رئيسة هي : السعي للقضاء على تعدد الزوجات، و المهر (في إطار قانون الأسرة)، و تطبيق سياسة تنظيم الأسرة كوسيلة لتحرير المرأة ورعاية صحتها و صحة أطفالها.

و يبدو أن هاتين الخلفيتين التاريخية والسياسية كلتيهما لم تسهم في دخول المرأة عالم الشغل وحسب،بل أسهمت في خروج المرأة من البيت بصفة عامة و دخولها عالم السياسة والرياضة، وانخراطها فيما بات يعرف بالمجتمع المدنيوما إلى ذلك من مجالات أخرى؛هذا من جهة،و من جهة أخرى يرى البعض أن المكانة التي تحتلها المرأة حاليا كانت نتيجة نضال طويل و مستمر من طرف الجمعيات النسوية.

ومما لا شك فيه أن نظرة المجتمع بصفة عامة والرجل بصفة خاصة نحو المرأة العاملة تغيرت؛ إذ أصبح العديد من شباب الجيل الحالي يفضل الزواج بامرأة عاملة بأجر قصد بناء أسرة زواجية تلبى فيها كل الرغبات والمتطلبات العصرية كالسيارة والمسكن الحديث، وقصد المساعدة المادية للزوج إن كانا متزوجين، لأن الدخل الوحيد أصبح لا يفي بالغرض، و هو السلوك نفسه الذي حدث في المجتمع الكندي- مثلما ما أشرنا إليه في السابق -.

كما أصبحت المرأة العاملة مهما كانت صفتها داخل الأسرة (أم،زوجة، أخت، بنت) تساهم في الدخل الأسري؛ إذ أن هناك عدداً لا بأس من النساء العاملات يقمن بإعالة أسرهن بغض النظر عن نمط الأسرة (بسيطة، مركبة، موسعة،

جانبية....)، فحسب الدراسة المتعلقة بالبنى الأسرية(MSF-2000) تبين أن 85,9% من المبحوثين يرون أنه لا مانع للمرأة بأن تعمل خارج البيت بأجر وأن لها الحق في ذلك.

و على الرغم من أن العمل النسوي في الجزائر عرف تطورا ملحوظا وسريعا، غير أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تبقى ضعيفة؛ فلو قارنا معدل النشاط النسوي للجزائر (% 16,4) بنظيره التونسي الذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم العربي (21,8 % خلال العام 1985)، نلاحظ أن الفرق جد شاسع.

على الرغم من المساهمة الضعيفة للمرأة في النشاط الاقتصادي، إلا أن الآثار التي ترتبت على الأسرة من جرّاء ذلك كانت في منتهى الأهمية، وسنوجز أهمها فيما يلي:

أ- تأخر سن الزواج عند الكثير من النسوة اللائي دخلن عالم الشغل ولاسيما المتعلمات منهن في الجامعات والمعاهد المتخصصة، حيث لا يرغبن في الزواج إلا بعد الحصول على منصب شغل، وإذا تزوجن تأخر سن الأمومة لديهن والذي قد يفوق سن الثلاثين مثلما هو عليه الحال في الدول المتقدمة.

ب- انخفاض الخصوبة العامة والخصوبة الزواجية كنتيجة طبيعية لتأخر سن الزواج؛ فكثير من النساء المتزوجات العاملات تفضل إنجاب عدد أقل من الأولاد حتى تتمكن من التوفيق بين العمل المنوط بهن كأمهات والعمل خارج البيت.

ج- ارتفاع نسبة الأسر البسيطة مقابل انخفاض الأسر الموسعة وكذا انخفاض المعدل العام لحجم الأسر.

د- تحول بعض الأسر الزواجية أحادية الأجر إلى أسر زواجية ثنائية الأجر؛ إذ أن الكثير من الأسر أصبحت تفضل العمل المزدوج لكل من الزوج والزوجة قصد توسيع الدخل وتلبية حاجيات الأسرة ومتطلباتها، لأن الدخل الوحيد لم يعد يفي بذلك.

ه- ازدواجية الوظيفة بالنسبة للنساء المتزوجات، حيث يقمن بالوظيفة الأساسية والمتمثلة في تربية الأولاد والاعتناء بالزوج وشؤون المنزل وفي نفس الوقت يقمن بالوظيفة الثانوية والمتمثلة في العمل المأجور خارج البيت.

و- مساهمة المرأة العاملة مهما كانت صفتها داخل الأسرة (أم، زوجة، بنت، أخت) في تحسين الدخل الأسري .

خامسا: النتائج:

لقد كان للعوامل الديمغرافية والاجتماعية أثر بالغ على التغير الحادث في الأسرة الجزائرية الحديثة، و أهم تلك العوامل تمثلت فيما يلي:

- إن تزايد ظاهرة التمدرس وبالأخص تمدرس الإناث في مراحل متقدمة له أثر بالغ في التغير الذي حدث على مستوى الأسرة من حيث الحجموالذي أثر بدوره على تأخر سن الزواج لدى الذكور والإناث وخاصة عند هذه الفئة الأخيرة التي أصبحت لا تفكر في الدخول إلى بيت الزوجية إلا ومعها شهادة جامعية أو شهادة مهنية قصد مجابهة التحديات والعقبات التي تكون في حياتها كالطلاق أو الترمل أو بطالة الزوج، وبذلك تتمكن من التكفل بالأسرة.
- لخروج المرأة للعمل دور كذلك في تغيير البنى للأسرة الجزائرية والعلاقات الداخلية ما جعل سن الزواج يتأخر عند الكثير من النسوة اللائي دخلن عالم الشغل ولاسيما المتعلمات منهن في الجامعات والمعاهد المتخصصة.
- استعمال وسائل منع الحمل له أثر مهم في تغير حجم الأسرة والذي أثر بدوره على مستوى الخصوبة، ولعل أغلب النساء العاملات بأجر يلجأن إلى ذلك، لأن المرأة العاملة ليس باستطاعتها التكفل بعدد كبير من الأولاد.
- إن انخفاض الخصوبة العامة والخصوبة الزواجية كنتيجة طبيعية لتأخر سن الزواج بفعل استعمل وسائل منع الحملوارتفاع نسبة التمدرس وخروج المرأة للعمل له انعكاسات بالغة على التغير الحادث على مستوى الأسرة وبالأخص على مستوى البنية والحجم.

الخاتمـــة :

تطرقنا في هذا البحث لأثر التغيرات الاجتماعية على الأسرة الجزائرية، وذلك بالاعتمـــاد علـــى معطيـــات المســـح الوطني الجزائري حول تحولات البنى الأسرية المنجز من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصـــة بـــالتخطيط (CENEAP)خلال العام 2000، ومعطيات المسحالعنقودي متعدد المؤشرات(MICS) 2012-2013،ومعطيات الـــديوان الوطني للإحصاء(ONS)، حيث تناولنا فيه ماهية الأسرة الجزائرية حسب الديوان المشار إليـــه،وأنواع الأســـر والبنـــى المشكلة لها.

كما قمنا بمعالجة تحليل العوامل الاجتماعية والديمغرافية وأثرها على التغير الأسري الحادث بالجزائر فـــي الآونـــة الأخيرة حيث حصرنا تلك العوامل فيما يلي:

- ❖ تأخر سن الزواج.
- ❖ استعمال موانع الحمل.
- ❖ الخصوبة.
- ❖ التمدرس المتزايد.
- ❖ خروج المرأة للعمل.

وما يمكن أن نشير إليه في هذا الصدد أننا ركزنا على هذه العوامل دون غيرها، وذلك لتوفر المعطيات الإحصـــائية لدينا.

وما نستخلصه من هذا البحث أن الأسرة الجزائرية تغيرت في بنائها وحجمها ووظيفتها بشكل سريع وملفت للانتباه، ولقد كان للعوامل الاجتماعية والديمغرافية المتداخلة فيما بينها والتي عالجناها آثار بالغة على هذا التغير الحادث نتيجة تلـــك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، حيث يعد التمدرس المتزايد وخروج المرأة للعمل أهم عامل في ذلك.

وجدير بالتنويه أن هناك عوامل اجتماعية أخرى أرى أنها من الأهمية بمكان، غير أني لم أتمكن من معالجتها، وذلك لعدم توفر المعطيات الإحصائية الشاملة بشأنها، كالعولمة، والتفتح على العالم الخارجي من خلال الثورة الرقمية، والهجـــرة بنوعيها الخارجية والداخلية.

قائمة التهميش والمراجع:

[1]فهد الثاقب، "التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 04، 1986.

[2]Dandurans, Renée B-, "La famille n'est pas une île. Changement de société et parcours de vie familiale", in le Québec en jeu. Comprendre les grands défis, Chapitre 13, les Presses universitaires de Montréal, Montréal, 1992, PP357-383.

[3]Céline du Clement, "La famille; rupture et continuités à travers les générations", Thèse de Doctorat , U.F.R sciences sociales et administration, université Paris X- Nanterre, 2002.

[4]Jacques Veron, Sophie Pennec et Jacques Legare, "Âge, génération et contrat social, "les cahiers de l'INED, sous la direction de Jacques veron, Cahier n°153, INED, Paris, 2004.

[5]علياء شكري، **مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع**، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة 1974، ص 438.

[6]المرجع السابق، ص 439.

[7]محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر، **علم الاجتماع العائلي: دراسة لتغيرات في الأسرة العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 84.

[8]المرجع السابق، ص 85.

[9] علياء شكري، المرجع السابق ص ،440.

[10]Claudette Seze, "Evolution des activités des femmes induites par la consommation des substituts sociaux au travail domestique 1950-1980", Cris, Paris, mai 1988, p 158.
[11]Jaques Valin et autres, "France- Ukraine : des jumeaux démographiques que l'histoire a séparé", Population et Sociétés, N°413, Juin 2005, INED, Paris.
[12]F. de Singly, "Les résistances théoriques des sciences sociales devant le changement familial", Academia- brylant/ l'Harmatan, 1999, PP551-564.
[13]Eva Beaujouan," Séparation, nouvelles unions ; quelle influences sur la fécondité?, " Population et Sociétés, N°464, Fev 2010, INED, Paris.
[14]Alain de Benoist, **Famille et société : origines- histoires- actualité**, Edition Lonari, Paris, 1996, PP 11-17.
[15]محمد الرميحي، **قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين**، مؤسسة الوحدة، الكويت، 1986، ص 621.
[16]Boutefnouchet Mostafa, **La famille Algérienne : Evolution et caractéristiques récentes**, 2éme édition, SNED, Alger, 1982, PP 13-14.
[17]Kouidri, "Famille et démographie en Algérie", Revue du CENEAP Alger, Mars, 1999, PP 13-14
[18]Benoun.M, **El Akbia :Un siècle d'histoire Algérienne (1957-1975)**, OPU, Alger, 1980, P330.
[19]عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 139.
[20]ذوقات عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه- أدواته وأساليبه، ص 176.
[21]عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 156.
[22] الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، دليل العداد، فيفري 2008، ص ص 9-10.
[23]ما يهمنا في دراستنا هو الأسرة العادية، لأنه وعلى الرغم من تشابه الأسرة الراحلة مع الأسرة العادية، غير أن الراحلة ليس لديها سكن قار وكثيرة الترحال.
[24]المرجع السابق، ص 9.
[25]المرجع السابق، ص 9.
[26]MAkBOUL. El- HADI" Mutations des structures familiales", Revue du CENEAP, n° 27, Alger, 2003, P21.
[27]Opcit, P 22.
[28]Opcit, PP 23- 25.
[29]محمد بومخلوف و آخرون، واقع الأسرة الجزائرية و التحديات التربوية في الوسط الحضري، الطبعة الأولى، مخبر الوقاية والأرغونوميا، جامعة الجزائر، 2008، ص 122.
[30]Jacques Veronet autres, Opcit…
[31] Dandurand.R,"Des mères sans alliances .Monoparentalité et désunions conjugales au Québec ," Institut Québécois de Recherche sur la culture,(2eme ed), Québec, 1990.
[32] Eva Beaujouan," Séparation, nouvelles unions; quelle influences sur la fécondité ?, " Population et Sociétés, N°464, Fev 2010, INED, Paris.
[33]LAPIERRE-ADAMCY.E et PERON.Y(sd). LAPIERRE-ADAMCY.E et PERON.Y,"Familles et enfants au Québec :la toile de fond démographique ",Santé mentale au Québec, VIII (2).

[34] Gilles Pison," Tous les Pays du Monde ", Population et Sociétés, no 458, Juillet-Aout, 2009.
[35] Ouadah-Bedidi.Z et Valin.J,"Maghreb :La chute inésistible de la fécondité", Population et Sociétés, no 351, Juillet-Aout, 2000, INED, Paris.
[36]Wilson.C et G.Pison,"Moins de naissances mais un garçon a tout prix :l'avortement sélectif des filles en Asie", Population et Sociétés, no 404,Sep, 2004,INED, Paris.
[37] Gilles Pison, Opcit….
[38] Cosio-Zavala M.E,"Singularités et modalités des transitions de la fécondité en Amérique Latine", in BENOIT.D et PILON.M,(éditions),Maitrise de la fécondité et planification familiale, Venés, Journées démographiques de l'ORSTOM, (Paris, 28-30 Septembre, 1994). Collection Colloques et Séminaires, éditions de l'ORSTOM, Paris, 1990.

[39]Loco Therese",Afrique noire: La baisse de la fécondité ", in Population et Sociétés n° 338 sep 1998,pp 470-471.
[40]Ibid pp 471-472.
[41] Dandurand.R, "La famille n'est pas une île. Changement de société et parcours de vie familiale", in le Québec en jeu. Comprendre les grands défis. Chapitre 13, les Presses universitaires de Montréal, Montréal, 1992, p 362.
[42]LochoThérese,Opcit,p 472.
[43] Lilia Bensalem, "Structures familiales et changement social en Tunisie", Communication présentée au Symposium d'Amman,<< The Family in the Middle-East>>, organisé par le département de Sociologie de l'Université d'Amman et la Fondation de K.Adenawer.
[44] Kempeneers.M, "Questions sur les femmes et le travail : une lecture de la crise", Sociologie et Sociétés, XIX(1), 1987), p 68.
[45]Dandurant.R, (1992)Opcit, p 361.
[46] Paquette .L,**La situation socio-économique des femmes**, les publications du Québec, Québec, 1989,p 17.
[47]Ibid p 16.
[48]Dandurant.R(1992), Opcit, p 362.
[49] Pison .G,"France 2009 : L'âge moyen a la maternité atteint 30 ans", Population et Sociétés, n° 465, Mars 2010, INED, Paris.
[50] Fargues.P" La femme dans les pays Arabes vers une remise en cause du système patriarcal?", Population et Sociétés, n°387, INED, Paris, février, 2003.

[51] قواوسي علي، " السياسة السكانية في الجزائر: نشأتها و تطورها (1962 – 1994)"،الاتجاه الدولي لتنظيم الأسرة-إقليم العالم العربي تونس، د س ن، ص 11.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

إبراهيم عطاري ، **(2018)** أثر بعض العوامل الديمغرافية والاجتماعية على تغير الأسرة في الجزائر ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد 10 (05)/ 2018 الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص (139-158)